في تعليق على بيان مجلس الأمن

المؤتمر يطالب مجلس الأمن بتوضيح ما لديه من معطيات حول المعرقلين للتسوية

يحرص المؤتمر على التعاون مع مجلس الأمن لتنفيذ المبادرة وآليتها

دعا المؤتمر الشعبي العام مجلس الأمن الدولي لتوضيح ما لديه من معطيات حول المعرقلين للعملية السياسية ودورهم وأفعالهم وآرائهم التي، تعتبر عرقلة ليتم التعرف عليها ورفضها، من أجل استمرار مسيرة التسوية وتطبيق المبادرة الخليجية.

وأكّد المؤتمر في تعليق له على البيان الأممي لمجلس الأمن حرصه على التعاون مع مجلس الأمن، لحماية تنفيذ المبادرة وآليتها التنفيذية المزمّنة.

مجدّداً تمسكه بتنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، بما يساهم في استعادة الاستقرار، وتحقيق خطوات إضافية في مسيرة الجمهورية اليمنية، التي قامت على التعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة.

وأكّد المؤتمر أن مشروع رئيسه، الزعيم علي عبد الله صالح، هو مشروع كلٍ المؤتمريين، ومعهم أنصارهم، وهو دعم الحوار الوطني، وتنفيذ المبادرة الخليجية التي كان هو من دعا لها، وكان السباق في التنازل عن السلطة ثمناً رخيصاً لتجنيب اليمن واليمنيين والمنطقة برمتها شرور التقاتل والصراع التي يبشر بها المقامرين... فيما يلي نص تعليق المؤتمر على البيان الأممي:

رئيس المؤتمر قدم التنازلات لتجنيب اليمن والمنطقة الصراعات التي يبشر بها المقامرون

يتمسك المؤتمر بالشراكة الوطنية والوحدة ويرفض الإقصاء والتهميش

مشروع رئيس المؤتمر.. مشروع كل المؤتمريين

ندعم جهود رئيس الجمهورية لانعقاد مؤتمر الحوار في موعده ورفض التمديد للأزمة

ندين كل محاولات العرقلة للوفاق والتسوية من قبل الساعين لإعادة اليمن إلى ما قبل الوحدة

المؤتمر يدعو أعضاءه وأنصاره إلى التمسك بالحوار والوفاق

يجدد المؤتمر الشعبي العام، تمسكه بتنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، بما يساهم في استعادة الاستقرار، وتحقيق خطوات إضافية في مسيرة الجمهورية اليمنية، التي قامت على التعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة.

وتعليقاً على بيان مجلس الأمن الدولي، الداعم للتحولات السياسية في اليمن، فإن المؤتمر الشعبي العام، يدعو أعضائه وأنصاره، إلى مزيد من التمسك بالحوار وبالوفاق الوطني، ورفض الإقصاء والتهميش، والتخوين، ورفض محاولات البعض إثارة الفتن وتأجيج الصراعات، والرد على ذلك بالتمسك بالشراكة الوطنية، وباليمن الموحد، الذي يتسع لكل أبنائه، كما يدعوهم لدعم محاولات رئيس الجمهورية المستمرة لعقد مؤتمر الحوار الوطني في موعده، وتنفيذ كل الاستحقاقات وفقاً لجدولها الزمني، ضد محاولات التمديد والتطويل للأزمة وما يترتب عليها.

وفيما يخص ذكر البيان الأممي، لقلق بعض الأطراف من أن يعرقل رئيس المؤتمر الشعبي العام، لمسيرة الحوار والوفاق، يؤكد المؤتمر أن مشروع رئيسه، الزعيم علي عبد الله صالح، هو مشروع كل المؤتمريين، ومعهم أنصارهم، وهو دعم الحوار الوطني، وتنفيذ المبادرة الخليجية التي كان هو من دعى لها، وكان السباق في التنازل عن السلطة ثمناً رخيصاً لتجنيب اليمن واليمنيين والمنطقة برمتها شرور التقاتل والصراع التي يبشّر بها المقامرون.

ومع تأكيد المؤتمر، حرصه على التعاون مع مجلس الأمن، لحماية تنفيذ المبادرة وآلياتها، فإنه يدعوه لتوضيح ما لديه من معطيات حول المعرقلين ودورهم وأفعالهم وآرائهم التي، تعتبر عرقلة ليتم التعرف عليها ورفضها، من أجل استمرار مسيرة التسوية وتطبيق المبادرة.

ويؤكد المؤتمر، أنه رئيساً وقيادة وأعضاء وأنصار، سيظل متمسكاً بالتعددية، والديمقراطية، والحوار لتجاوز كل المشكلات، التزاماً بميثاقه الوطني، الذي أكد أن لاحل للصراعات إلا بالمزيد من الديمقراطية.

ومع اعتراف المؤتمر بالصعوبات التي لاقتها وتلاقيها الوحدة والديمقراطية، في مواجهة أصحاب المشاريع الصغيرة، سواء منهم من عارض الاحتكام للاستفتاءات الشعبية يوم إعلان دولة الوحدة، أو من أعلن الحرب لأن الانتخابات البرلمانية لم توافق مصالحه ومخططه بعد أول انتخابات نيابية يشهدها اليمن الموحد. فإنه، يؤكد إيمانه المطلق، أن كل خيار يحقق لليمن واليمنيين مصالحهم، هو من ينتصر مهما كانت التحديات، ولن يجد المؤتمر الشعبي العام، نفسه إلا حيث يقف اليمنيين ومصالحهم، بعيداً عن أجندات المقامرين، أو المتاجرين بهم.

وأن المؤتمر، متمسك بتنفيذ المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، والتي دعمتها قرارات مجلس الأمن الدولي، والأشقاء في دول مجلس التعاون، ويدين كل محاولات العرقلة للوفاق والتسوية من قبل من يثقلون كاهل الشعب ودولته، ويسعون لإفساد أحلام اليمن بالتطور والتقدم، ويحاولون إعادة الأوضاع لما قبل اليمن الموحد والديمقراطي، التعددي والحزبي.

في أول ردود أفعال على البيان:

رئيس مجلس الأمن: لسنا مسؤولين عن حياة «صالح» الخاصة والسياسية

مجلس الأمن يحرص على سير التسوية وليس من اختصاصه بقاء أو سفر صالح

مراقبون: اغفل بيان مجلس الأمن ذكر من يتمردون على قرارات رئيس الجمهورية بشأن هيكلة الجيش

حمل بيان مجلس الأمن الدولي رسائل خطيرة جداً يجب على اليمنيون ان يستوعبوها جيداً ولا يذهبوا للتشفي ضد بعضهم البعض، أو ادعاء الانتصار لأن هذا الطرف وقف معي ضد أخي أو مع أخي ضدي.. فكلنا نعرف حقيقة الخلافات ونستطيع أن نحكم على بعضنا دون الحاجة إلى التفاخر بالاستقواء على بعضنا البعض بالغريب..

وإذا كان مجلس الأمن الدولي قد هدد بتطبيق المادة (٤١) من ميثاق الأمم المتحدة على الزعيم علي عبدالله وعلي سالم البيض فنص هذه المادة يعني قطع الاتصالات..

«لسنا معنيين بحياته الخاصة أو السياسية» ..بهذه الكلمات الواضحة والمباشرة رد الرئيس الدوري لمجلس الأمن الدولي والمندوب الدائم لبريطانيا مارك غرانت، على تساؤلات الصحافيين عن موقف المجلس من بقاء الرئيس السابق علي عبدالله صالح في اليمن وسفره، واستمراره في ممارسة العمل السياسي الحزبي أو اعتزاله.

وأكد الرئيس الدوري لمجلس الأمن أن ذلك ليس من اختصاص المجلس ، بقدر ما يهمه سير عملية تنفيذ اتفاق التسوية السياسية للأزمة اليمنية، وفق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة وقراري مجلس الأمن.

وإذا كان المجلس قد عبر عن قلقه مما سماه «تقارير عن تدخلات في العملية الانتقالية وتقويض جهود حكومة الوفاق الوطني في اليمن»، فإنه لم يشر صراحة إلى نوع هذه التدخلات وشكلها، ولا من هي الأطراف التي تسعى لتقويض جهود حكومة الوفاق.

وأغفل بيان مجلس الأمن الدولي من يتمردون على قرارات رئيس الجمهورية بشأن إعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن، كما أغفل من يصرون على بقاء متارسهم ومليشياتهم المسلحة في أمانة العاصمة وعواصم المحافظات، ومن يمولون المخربين لأنابيب النفط وأبراج الكهرباء ويقطعون الطرقات، ويدعمون تنظيم القاعدة.

ومع أن بيان المجلس تضمن للمرة الأولى إشارة جريئة لمن وصفهم «أفرادا في اليمن يمثلون النظام السابق والمعارضة السابقة وآخرين لا يلتزمون تطبيق المبادئ التوجيهية للآلية التنفيذية للعملية الانتقالية».. إلا أنه جمع بتوصيفه هذا جميع أطراف الأزمة والصراع السياسي في اليمن الموقعين على المبادرة الخليجية وآلياتها وغير الموقعين أيضاً.

في المقابل لم يتحل بيان المجلس بالجرأة نفسها لتحديد نوع عرقلة هذه الأطراف مثلما أغفل تماماً، أن الزعيم علي عبد الله صالح هو من تنازل عن حقه الدستوري في الرئاسة لحقن دماء اليمنيين وصون أمن اليمن ووحدته واستقراره، وهو من دعا إلى انتخابات رئاسية مبكرة.

كما أغفل البيان أن الرئيس السابق علي عبد الله صالح هو من ساهم في صياغة المبادرة الخليجية وآليتها، ومن بادر حزبه إلى دعم مؤتمر الحوار الوطني والسبق إلى تقديم قوائم ممثليه في المؤتمر، وهو أيضاً من تعهد بتقديم كل التنازلات والتضحيات لإنجاح مؤتمر الحوار وتفويت الفرصة على من يسعون لعرقلته.

ويرى مراقبون ومهتمون أن حقائق كثيرة أغفلها بيان مجلس الأمن وحديث رئيسه الدوري بشأن اليمن الجمعة، في مقابل اعتمادهما على تكهنات ومخاوف تستند إلى تخمينات وتوقعات لا تجد لها معطيات واقعية أو مواقف مادية أو حتى أحاديث سياسية، بقدر ما تعتمد التخمين الظني والاتهام الكيدي، ولا ترقى بأي حال من الاحوال إلى اليقين.

لكن الأنكى، أن بيان مجلس الدولي تجاهل أن في هذا الإغفال ممارسات تعسفية ، للاستفزازات نفسها التي دعا جميع الأطراف في اليمن إلى الكف عنها والتهدئة وحل خلافاتها عبر الحوار والمشاورات وتجنب العنف لأغراض سياسية ، ما يعكس تناقضاً لا ينبئ باستقلال قرار المجلس أو وضوح رؤيته للأحداث في اليمن.

الفقرة الـ 41 من ميثاق الامم المتحدة

(لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء «الأمم المتحدة» تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئياً أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية).

بيان مجلس الأمن متناقض وعديم الرؤية لحقيقة الأحداث في اليمن

لم يتحل البيان بالشجاعة وأغفل تنازل رئيس المؤتمر عن الرئاسة وصياغته للمبادرة ودعوته للانتخابات الرئاسية المبكرة